S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1994/613
25 May 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

مشروع قرار

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراره ٦٣٧ (١٩٨٩) المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٩،

وإذ يشير أيضا إلى قراراته ٦٩٣ (١٩٩١) المؤرخ ٢٠ أيار/مايو ١٩٩١ و ٧١٤ (١٩٩١) المؤرخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ و ٧٢٩ (١٩٩٢) المؤرخ ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ و ٧٨٤ (١٩٩٢) المؤرخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ و ٧٩١ (١٩٩٢) المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ و ٨٣٢ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٣ و ٨٨٨ (١٩٩٣) المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣،

وإذ يشير أيضا إلى بياناته الرئاسية المؤرخة ١٨ آذار/مارس ١٩٩٣ (S/25427) و ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٣ (S/25929) و ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ (S/26695) و ٧ نيسان/ابريل ١٩٩٤ (S/PRST/1994/15)،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ١١ أيار/مايو ١٩٩٤ (S/1994/561 و *Add.1)،

وقد نظر أيضا في تقريري الأمين العام المؤرخين ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤ (S/1994/375) و ٤ أيار/مايو ١٩٩٤ (S/1994/536)، عن مراقبة العملية الانتخابية،

وإذ يلاحظ مع الارتياح إنجاز العملية الانتخابية بنجاح في السلفادور بالرغم من المخالفات التي لم يكن لها أي أثر على نتائج الانتخابات عموما،

وإذ يلاحظ مع التقدير الجهود الدؤوبة التي يبذلها الأمين العام في سبيل دعم التنفيذ التام في وقت مبكر للاتفاقات التي وقعت عليها حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني (الجبهة) من أجل الحفاظ على السلم وتوطيده وتشجيع المصالحة في السلفادور،

وإذ يرحب بما لاحظه الأمين العام من أوجه التقدم الواضحة في عملية المصالحة الوطنية، ولا سيما إدماج الجبهة في الحياة السياسية في السلفادور،

وإذ يساوره القلق إزاء استمرار حالات التأخير في تنفيذ عدة عناصر هامة من اتفاقات السلم على الوجه التام، ومنها، في جملة أمور، وزع الشرطة المدنية الوطنية وحل الشرطة الوطنية تدريجيا والمسائل المتصلة بنقل ملكية الأراضي وإعادة إدماج المقاتلين السابقين ومعوقي الحرب في المجتمع المدني وعدة توصيات مقدمة من لجنة تقصي الحقائق،

وإذ يلاحظ مع الارتياح، في هذا السياق، إبرام "اتفاق بشأن الجدول الزمني لتنفيذ أهم الاتفاقات المعلقة" (S/1994/612، المرفق) بين حكومة السلفادور والجبهة في ١٩ أيار/مايو ١٩٩٤،

وإذ يرحب بالتزام رئيس السلفادور المنتخب، الذي كرر تأكيده أمام الأمين العام، بالامتثال على الوجه التام لجميع اتفاقات السلم وبدعم المصالحة الوطنية على النحو المبلغ عنه في رسالة الأمين العام المؤرخة ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٤ (S/1994/612)،

وإذ يرحب أيضا بعمل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور (البعثة) وإذ يلاحظ أهميتها الحيوية بالنسبة لعملية السلم والمصالحة في السلفادور،

وإذ يكرر التأكيد على أن الأمر يستلزم، في هذه العملية كما هي الحال في جميع عمليات حفظ السلم، مواصلة رصد النفقات بدقة أثناء هذه الفترة التي يتزايد فيها الطلب على موارد حفظ السلم،

١ - يرحب بتقارير الأمين العام المؤرخة ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤ (S/1994/375) و ٤ أيار/مايو ١٩٩٤ (S/1994/536) و ١١ أيار/مايو ١٩٩٤ (S/1994/561)؛

٢ - يرحب بأن الجولتين الأولى والثانية من الانتخابات قد أجريتا في ظل ظروف ملائمة من حيث توفر الحرية والمنافسة والأمن؛

٣ - يعرب عن القلق لأن العناصر الهامة في اتفاقات السلم لم تنفذ بعد إلا بصورة جزئية؛

٤ - يؤكد من جديد تأييده للأمين العام في استخدام مساعيه الحميدة في سبيل إنجاز عملية السلم في السلفادور في وقت مبكر؛

٥ - يطلب إلى كل من يعنيه الأمر التعاون على الوجه التام مع الممثل الخاص للأمين العام ومع البعثة في المهمة المنوطة بهما للتحقق من تنفيذ الطرفين لالتزاماتهما؛

٦ - يحث حكومة السلفادور والجبهة على الامتثال بدقة "للاتفاق المتعلق بالجدول الزمني لتنفيذ أهم الاتفاقات المعلقة"؛

٧ - يطلب من الأمين العام، في هذا السياق، إبقاء مجلس الأمن على علم، حسب الاقتضاء، بالتقدم المحرز فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاق المذكور أعلاه، وتقديم تقرير، في موعد لا يتجاوز ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٤، عن الامتثال للجدول الزمني الوارد فيه، وعن المسائل الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك التدابير المتخذة لاحتواء تكاليف البعثة؛

٨ - يؤكد الحاجة إلى ضمان المراعاة الدقيقة للأحكام المتعلقة بالشرطة والأمن العام من اتفاقات السلم، في إطار التحقق المناسب من جانب الأمم المتحدة، ولا سيما إنجاز تسريح الشرطة الوطنية، فضلا عن تعزيز الطابع المدني للشرطة المدنية الوطنية، وفقا للجدول الزمني الذي اتفقت عليه حكومة السلفادور والجبهة؛

٩ - يحث كل من يعنيه الأمر على إزالة جميع العقبات التي تواجه تنفيذ برامج نقل ملكية الأراضي من كل جوانبها، حتى يتسنى إنجازها في حدود الجدول الزمني الذي اتفق عليه الطرفان؛

١٠ - يؤكد الحاجة إلى التعجيل ببرامج إعادة إدماج المقاتلين السابقين من كلا الجانبين طبقا للجدول الزمني الذي اتفق عليه الطرفان؛

١١ - يؤكد من جديد الحاجة إلى التنفيذ التام وفي الوقت المناسب لتوصيات لجنة تقصي الحقائق؛

١٢ - يحث جميع الدول، فضلا عن المؤسسات الدولية المشتركة في العمل في ميداني التنمية والتمويل، على المساهمة فورا وبسخاء دعما لتنفيذ اتفاقات السلم من كل جوانبها؛

١٣ - يقرر تمديد ولاية البعثة حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ بالشروط التي أوصى بها الأمين العام في تقريره المؤرخ ١١ أيار/مايو ١٩٩٤ (S/1994/561)؛

١٤ - يطلب من الأمين العام أن يقدم، بحلول ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، تقريرا عن البعثة بما في ذلك عن الوفاء بولايتها وإنجازها وعن الوسائل اللازمة لسحبها تدريجيا؛ ويدعو الأمين العام الى أن يعد، بالتشاور مع الوكالات المتخصصة ذات الصلة، الوسائل اللازمة لتقديم المساعدة الى السلفادور، في إطار اتفاقات السلم، لفترة ما بعد البعثة؛

١٥ - يقرر إبقاء المسألة قيد النظر.

- - - - -